

الدين والدستور

اثيوبيا

اعتمد الدستور في: ٨ ديسمبر ١٩٩٤
دخل حيز التنفيذ منذ أغسطس ١٩٩٥

الدستور والعلمانية:

ينص الدستور صراحة أن إثيوبيا دولة علمانية، إلا أنه لا يوجد عقوبات أو فوائد مميزة لطوائف دينية معينة.

العقيدة والدستور:

الفصل بين الدولة والدين

- ١١٩ (١) الدولة الأثيوبية علمانية.
- ١٢٠ (٢) الدولة والدين منفصلان.
- ١٢١ (٣) لا دين للدولة.
- ١٢٢ (٤) لا يجوز للدولة التدخل في المسائل الدينية ولا للدين أن يتدخل في شؤون الدولة.

الحق في المساواة

٢٥٥ الجميع متساوون أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحماية متساوية من القانون. يكفل القانون في هذا الصدد للجميع على السواء حماية فعالة دون تمييز على أساس العرق، أو الأمة، أو الجنسية، أو الأصل الاجتماعي المختلف أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر.

حرية العقيدة والضمير والفكر

٢٧٥ تضمن حرية العقيدة، والحماية من الإكراه، وحرية الآباء في تقديم التعليم الديني والأخلاقي المفضل لديهم، وحرية إظهار المعتقدات.

الحقوق المتعلقة بالزواج والفرد والأسرة

٣٤٤ قرار الزواج المدني، بغض النظر عن المعتقد. ويقر مع ذلك بأن القانون يحدد التفاصيل المتعلقة بالاعتراف بالزيجات الدينية والعرفية. ويقرر أيضا بأن الطرفين قد يقدمان نزاعهما طوعا للفصل فيه وفقا للقوانين الدينية أو العرفية.

الحق في التصويت والانتخاب

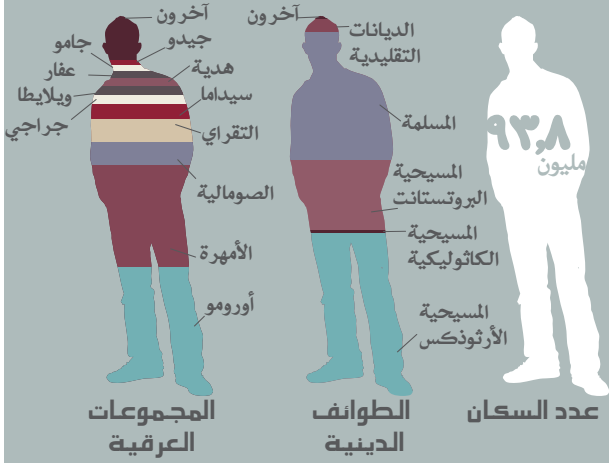
٣٨٥ يضمن الحقوق السياسية من دون تمييز على أساس الدين وغيره من المعايير (المنصوص عليها في المادة ٢٥).

استقلال القضاء

٧٨٥ يسمح لمجلس نواب الشعب وبرلمانات الدولة بـ"إنشاء أو الاعتراف بالمحاكم الدينية والعرفية" (وفقا للمادة ٣٤).

الأهداف الاجتماعية

٩٠٥ يضمن خلو التعليم من التأثيرات الدينية والسياسية والثقافية.



السياق التاريخي

- حكم إثيوبيا في السابق الدرج (١٩٧٤-١٩٨٧)، وهو المجلس العسكري الماركسي / الملحد الذي أطاح بالإمبراطور الأخير، هيلا سيلاسي، بلا منازع حتى التحول الديمقراطي - الذي بدأ باستفتاء على الدستور - في عام ١٩٨٧
- كان هيلا سيلاسي الإمبراطور الأخير من سلالة السليمان، الذي كان تقليديا راعي الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية (المرتبطة دينيا مع الكنيسة المصرية القبطية الأرثوذكسية).

- اعتمدت الحكومة الانتقالية للبلاد دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في ديسمبر عام ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ في أغسطس ١٩٩٥.

- نقلت السلطة رسميا إلى الجمعية البرلمانية الاتحادية، السلطة التشريعية، المنتخبة حديثا.

- ينص الدستور على شكل برلماني للحكومة وإدارة على أساس تسع ولايات؛ ويكرس الفصل بين الكنيسة والدولة، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويضمن اعتراف الدولة بأن جميع اللغات الأثيوبية على قدم المساواة، مع تحديد الأمهرية كلغة عمل في الحكومة الاتحادية.

- تتسم الحكومة في إثيوبيا تقليدياً بأنها قائمة على الشخصيات وشديدة المركزية، وهو نمط اتبعته الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية الإثيوبية (الحكومة الحالية) رغم القيود الدستورية على السلطة الفدرالية.

